



التقرير المرحلي التاسع للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بموجب قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا حتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٦، وطلب إلى أن أوافيه على نحو منتظم بتقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات التي طرأت منذ أن قدمت تقريره المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/560).

ثانيا - الانتخابات والتطورات السياسية الرئيسية

٢ - هيمنت التطورات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية على النشاط السياسي في ليبيا خلال المرحلة المشمولة بالتقرير. وقد نُظمت الجولة الأولى من الانتخابات في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا للجدول الزمني المحدد لها. وقد ساد السلم، عموما، الأجواء التي نُظمت فيها الحملات السياسية للأحزاب السياسية المسجلة وعددها ٢٢، فضلا عن تحالفين واتلاف، أفرزوا ما يناهز مجموعه ٢٠٥ مرشحين لمجلس الشيوخ، و ٥١٣ مرشحا لمجلس النواب، إضافة إلى ٢٢ مرشحا للرئاسة ونوابهم.

٣ - وأصدرت المحكمة العليا في ليبيا، خلال الأسابيع التي سبقت الانتخابات، قراراتين شكّلا تحديا للجدول الزمني للانتخابات. ففي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أمرت المحكمة اللجنة الوطنية للانتخابات بأن تسمح للناخبين بإعطاء صوتين للمقعدين الخاصين بمجلس الشيوخ في كل مقاطعة عوضا عن إعطاء صوت واحد، كما ينص عليه قانون إصلاح الانتخابات. وفي القرار الثاني المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، قضت المحكمة بأن على اللجنة الوطنية للانتخابات أن تمنح لمرشحين مستقلين إضافيين ونائبتهما، إضافة إلى أحد مرشحي مجلس النواب، فترة سبعة أيام لتدارك أوجه النقص في وثائق ترشيحهم التي سبق أن رفضتها اللجنة.



٤ - وبعد إجراء محادثات طارئة لتقييم انعكاسات قرار المحكمة العليا، طلب كل من لجنة رصد التنفيذ، المنشأة في إطار اتفاق السلام الشامل، وفريق الاتصال الدولي لليبريا، من وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجنرال عبد السلام أبو بكر، أن يتدخل من أجل إيجاد تسوية تحترم سيادة القانون وتضمن سلامة اتفاق السلام الشامل. وقد نص اتفاق السلام على إجراء الانتخابات في أجل أقصاه تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. واجتمع الوسيط، في أبوجا، بالمرشحين المستقلين المعنيين وبأصحاب مصالح ليبيريين ودوليين آخرين في منروfia، وأسفر ذلك عن موافقة المرشحين المستقلين سحب ترشيحاتهم، مما سمح لعملية الانتخابية أن تسير وفق ما هو مقرر لها. وقد نُفذ القرار الأول الذي أصدرته المحكمة في ٢٢ أيلول/سبتمبر دونما مساس بالجدول الزمني للانتخابات. بيد أن الأمر استلزم إعادة تثقيف الناخبين بخصوص إجراءات التصويت الجديدة.

٥ - وجرى التصويت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر في ظروف يطبعها النظام والهدوء. وبلغت نسبة المشاركة ٧٤,٩ في المائة، ولم يُبلغ عن أية حوادث أمنية خطيرة. وقد رصد الانتخابات ٤٣٦ مراقبا دوليا للانتخابات، شملوا بعثة مراقبة رئاسية من الولايات المتحدة، وممثلون عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، والمعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي القومي، والاتحاد الأوروبي للرباطات الليبرية، ومنتدى المجتمع المدني بغرب أفريقيا. وراقب الانتخابات أيضا زهاء ٣٥ ٠٠٠ ممثل عن الأحزاب السياسية الليبرية والمرشحين المستقلين، فضلا عن ٣ ٦٠٠ ممثل عن ٤٦ من مجموعات المجتمع المدني الليبري. وأجمعت كافة التقارير التي أصدرتها المجموعات المراقبة على وصف الانتخابات بأنها جرت في جو سلمي، يطبعه الانضباط، وأنها اتسمت بالحرية والتزاهة والشفافية وحسن الإدارة. على أن المراقبين لاحظوا أن أحد التحديات الرئيسية التي واجهت الناخبين هي صعوبة فهم بعض التعليمات المتعلقة بالتصويت.

٦ - وفازت تسعة أحزاب سياسية بمقاعد في مجلس الشيوخ المؤلف من ٣٠ مقعدا. فقد فاز الائتلاف من أجل تغيير ليبيريا بسبعة مقاعد، وحزب الوحدة بأربعة مقاعد، وفاز كل من حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، والتحالف من أجل السلام والديمقراطية، وحزب الحرية والحزب الوطني القومي الذي كان يرأسه الرئيس السابق تشارلز تيلور بثلاثة مقاعد لكل منها. وإضافة إلى هذا، حصل الحزب الديمقراطي القومي الليبري على مقعدين، بينما حصل كل من حزب الإصلاح الوطني وحزب ائتلاف عموم الليبريين على مقعد واحد لكل منهما. وانتُخب أيضا ثلاثة مرشحين مستقلين أعضاء في مجلس الشيوخ. ومن بين

أعضاء مجلس الشيوخ الجدد المنتخبين، ثمة خمس نساء يُمثّلن ١٦,٧ في المائة من مجموع أعضاء مجلس الشيوخ.

٧ - وحصل أحد عشر حزبا سياسيا وسبعة مرشحين مستقلين على مقاعد في مجلس النواب المؤلف من ٦٤ مقعدا. وكان من بين هذه الأحزاب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي الذي فاز بما تعده ١٥ مقعدا، وحزب الحرية الذي فاز بتسعة مقاعد، وحزب الوحدة الذي فاز بثمانية. ومن بين النواب الجدد المنتخبين، ثمة ثمان نساء يُمثّلن ١٢,٥ في المائة من مجموع أعضاء مجلس النواب.

٨ - ولم يحصل أي من المرشحين في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية على أكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات المُدلى بها. ونتيجة لذلك، والتزاما بأحكام الدستور الليبري وقانون الإصلاح الانتخابي، قررت اللجنة الوطنية للانتخابات تنظيم جولة ثانية من الانتخابات في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر للحسم بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر نسبة من الأصوات المُدلى بها، جورج وياه (٢٨,٣ في المائة) وإلن جونسون سيرليف (١٩,٨ في المائة).

٩ - وكانت الأجواء السياسية التي سادت حملة إعادة الانتخابات الرئاسية سلمية عموما، وإن كانت قد انتابها بعض التوتر. وقد اتسمت حملتا الطرفين بقدر من التجريح الشخصي يفوق ما كان عليه في الجولة الأولى من الانتخابات وكانتا سلبيتين أحيانا، حيث خفّت مناقشة القضايا وزاد التركيز على الأشخاص بحذاهم. وخلال الحملة، أكد حزب السيد وياه، مرشح المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، وجود ثقافة تزوير الانتخابات في ليبيريا وادّعى بأن السيد وياه قد فاز في الواقع بما يزيد على ٦٠ في المائة من الأصوات خلال الجولة الأولى من الانتخابات.

١٠ - ورغم الرسائل السلبية بعض الشيء التي كانت تصدر أثناء الحملة السياسية، فقد أُجري الاقتراع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في جو سلمي، ولم يُبلغ عن حدوث أية أعمال عنف. وقد راقب الانتخابات ٣٠٢ من المراقبين الدوليين، يمثلون ٢٧ منظمة دولية وبعثة دبلوماسية، فضلا عن ٣٥٨٣ مراقبا وطنيا. ووصفت التقييمات الأولية التي أجراها هؤلاء المراقبون جولة إعادة بأنها كانت حرة، نزيهة وشفافة في عمومها. بيد أنه مع بدء اللجنة الوطنية للانتخابات في الإعلان عن النتائج في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ادعى حزب السيد وياه، مرشح المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، أن لديه أدلة بوقوع تزوير "منتظم واسع النطاق" خلال جولة إعادة. ورفع الحزب في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر تظلماته إلى اللجنة الوطنية للانتخابات، وقدم ملتصقا إلى المحكمة العليا يطلب فيه وقف عملية فرز الأصوات.

١١ - وقد خلقت ادعاءات المؤتمر من أجل التغيير بعض التوتر في منروفيا، حيث قام أنصار الحزب بتنظيم مظاهرات. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، فرقت وحدات الشرطة التي درّبتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المتظاهرين الذين كانوا قد شرعوا في رشق الشرطة الوطنية الليبيرية بالحجارة. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، احتشد المئات من أنصار الحزب في مسيرة قادتهم إلى كل من مقر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومكتب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسفاري نيجيريا والولايات المتحدة، حيث سلّموا مذكرات طالبوا فيها بتنظيم جولة إعادة جديدة. وسعيًا منّي للمساعدة في تهدئة الأوضاع، أُجريت اتصالات هاتفية بكل من السيد وياه والسيدة جونسون سيرلاف لختّهما على أن يكفّلا تحلّي أنصارهما بالروية والصبر والسماح بإكمال عملية فرز الأصوات. ودعوتهما إلى أن يُقدما جميع الشكاوى عن طريق القنوات القانونية، وطمأنتهما بأن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين سيكفلان قيام السلطات المختصة بالتحقيق في جميع الانتهاكات المدعى بها على وجه السرعة، وبطريقة سليمة وشفافة. وقد بعث ممثلي الخاص، آلن دوس، ووسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وزعماء دول المنطقة والممثلين الدوليين الآخرين في منروفيا برسائل مماثلة إلى المرشحين الاثنين، مما ساعد على التخفيف من حدة التوتر.

١٢ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت اللجنة الوطنية للانتخابات في عقد جلسات استماع مفتوحة للجمهور، للنظر في الشكاوى التي تلقتها، وعددها ١٦، بشأن الانتهاكات المدعى بوقوعها أثناء سير جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية. كما شرعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في إجراء استعراض يرمي إلى تتبع مسار جميع بطاقات الاقتراع.

١٣ - وقد اعتمد مجلس مفوضي اللجنة الوطنية للانتخابات النتائج النهائية لجولة الإعادة وأعلنت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد حصلت السيدة جونسون سيرلاف على ٤٧٨ ٥٢٦ صوتاً من أصل ٨٠٥ ٥٧٢ بطاقة صحيحة، أي (٥٩,٤ في المائة)، بينما حصل السيد وياه على ٣٢٧ ٠٤٦ صوتاً، أي (٤٠,٦ في المائة). ووصلت نسبة مشاركة الناخبين في التصويت ٦١ في المائة. وعملاً بأحكام قانون الإصلاح الانتخابي، مُنح الطرفان مهلة أسبوع للطعن في إعلان النتائج، بعدها تُردّ اللجنة الوطنية للانتخابات على ذلك الطعن في أجل شهر واحد. وبعد إصدار حكم اللجنة الوطنية للانتخابات يجوز أيضاً للمشتكين تقديم استئناف لدى المحكمة العليا في ليبيريا.

دور الأمم المتحدة في دعم الانتخابات

١٤ - وضعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بالتنسيق مع وكالات الأمن الوطنية الليبيرية، ترتيبات أمنية مفصلة لتهيئة بيئة آمنة وسالمة لعقد جولتي الانتخابات في ١١ تشرين

الأول/أكتوبر و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونشرت الحكومة الانتقالية ٤٠٠٠ من أفراد قوة الشرطة الوطنية الليبرية، بينهم ٨٠٠ ضابط دربتهم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لتوفير الأمن عند مراكز الاقتراع. وقدمت الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، التي ضمت ما يناهز ٤٠٠ من أفراد وحدات الشرطة المدربة، الدعم للشرطة الوطنية في مراكز الاقتراع. وتم نشر أفراد القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في المواقع الرئيسية وقامت تلك القوات بدوريات مُحكمة جابت جميع أنحاء البلاد، لتوفير مظلة أمنية للانتخابات.

١٥ - واعتمدت اللجنة الوطنية للانتخابات بشدة على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تقديم الدعم اللوجستي. وساعدت شعبة شؤون الانتخابات بالبعثة اللجنة الوطنية للانتخابات على تصميم والحصول على بطاقات الاقتراع، بينما استُخدمت عربات البعثة وأصولها الجوية في نقل مواد الانتخابات والأشخاص المشرفين عليها إلى مراكز الاقتراع في أرجاء البلاد.

١٦ - وقدم عنصر الإعلام وشؤون الانتخابات في البعثة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم للجنة الوطنية للانتخابات في جهودها الرامية إلى تثقيف الناحيين، ولوسائل الإعلام ومراكزه التابعة لها. وفي يومي الاقتراع، ساعدت البعثة على نشر المراقبين الوطنيين والدوليين والمراسلين الصحفيين في جميع الدوائر الانتخابية، على حين قامت إذاعة البعثة ببث تقارير مُستكملة عن عملية الانتخاب في جميع أرجاء البلاد.

١٧ - وركزت وحدة الشؤون الجنسانية بالبعثة على كفالة وجود منظور جنساني في كتيبات الناحيين وعلى الدعوة من أجل تعيين النساء موظفات اقتراع، وموظفات انتخابات، ومراقبات. وبتعاون وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، قدمت الوحدة أيضا دعما لحملة التوعية الوطنية التي قادتها وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، والتي شجعت النساء على التصويت.

١٨ - ووفر كل من المفوضية الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية مساعدة تقنية ودعما ماليا للجنة الوطنية للانتخابات. وبالتعاون مع المفوضية الأوروبية، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراء المواد والمعدات الانتخابية.

ثالثا - حالة انتشار بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

١٩ - حتى ١ كانون الأول/ديسمبر، كان قوام قوات البعثة ٨٣٢ فردا. ويبلغ قوام قوات الشرطة بالبعثة ١٠٨٨ فردا من مجموع العدد المأذون به وهو ١١٥٠ فردا، من بينهم ٤٧٨ فردا موزعون على أربع وحدات شرطة مشكلة و ١٨ ضباطا من ضباط الإصلاحات

(انظر المرفق). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل اهتمام القوة العسكرية وقوة الشرطة بالبعثة منصبا على تهيئة بيئة آمنة مؤاتية لإجراء الانتخابات وإصلاح قطاع الأمن. وظلت القوات منتشرة في أربعة قطاعات، مع وجود مقار القطاعات في كل من منروفيا، وتومانيبرغ، وزويدرو، وغبارنغا. ويتنشر أفراد قوة الشرطة بالبعثة في منروفيا وفريورت ومطاري روبرتس الدولي واسبريغز باين، و ٢٥ موقعا آخر في جميع أرجاء البلد، مع تواجد وحدات الشرطة المشكلة الأربع في كل من منروفيا، وبوكانان، وغبارنغا، وزويدرو.

٢٠ - وتضم البعثة حاليا ٥٣٨ موظفا دوليا ٣١ في المائة منهم نساء. وتضم البعثة أيضا ٢٦٤ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، يعمل ١٦٨ منهم بالانتخابات، فضلا عن ٧٦٤ موظفا وطنيا.

رابعاً - الحالة الأمنية

٢١ - ظلت الحالة الأمنية العامة في ليبيريا هادئة وإن كانت هشّة. وتمثلت مصادر التحديات الأمنية الخطيرة المحتملة في أفراد القوات المسلحة الليبرية غير الراضين عن استحقاقهم المتصلة بالتسريح والتقاعد، والمحاربين السابقين الذين ينتظرون فرص إعادة الإدماج، ومناصري مؤتمر التغيير الديمقراطي المتذمرين عقب الجولة الأولى من الانتخابات (انظر الفرع الثاني)، وأعضاء وحدة مكافحة الإرهاب السابقة الذين هددوا بعرقلة الانتخابات الوطنية إذا تم استبعادهم من برنامج تسريح القوات المسلحة. كذلك ظلت المشاكل الأمنية في غرب كوت ديفوار تمثل تهديدا محتملا لجهود تدعيم الاستقرار في ليبيريا.

٢٢ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تظاهر حشد من أفراد القوات المسلحة غير النظامية المسرحين خارج وزارة الدفاع، احتجاجا على عدم سداد استحقاقات تسريحهم بالكامل. وفي اليوم التالي، أقام المتظاهرون حواجز على الطرق ورموا بالحجارة على سيارات الحكومة الليبرية. وتدخلت وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة وقوات البعثة لتفرقة الحشد. وفي نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، سددت وزارة الدفاع مبالغ من متأخرات المرتبات لكل من أفراد القوات المسلحة النظامية وغير النظامية، مما خفف من التوتر.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، ادعى أعضاء وحدة مكافحة الإرهاب، وهي مليشيا مسلحة أنشأها الرئيس السابق تشارلس تايلور، بأنهم مؤهلين لتلقي استحقاقات التسريح في إطار برنامج إصلاح قطاع الأمن وهددوا بالتسبب في "عراقيل لعملية السلام" إن لم يعالج هذا الأمر. وعقب مشاورات مع كل من وزارة الدفاع الوطني، ووكالة الأمن الوطني، واللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أقرت الوحدة بأنها تلقت بالفعل

استحقاقات من برنامج نزع السلاح والتسريح ولا يمكنها بالتالي تلقي استحقاقات إضافية من برنامج إصلاح قطاع الأمن.

٢٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام محاربون سابقون ينتظرون برامج إعادة الإدماج بالاحتجاج على التأخير في منح فرص إعادة الإدماج، في حين أن المشمولين بالفعل ببرامج إعادة الإدماج احتجوا على حالات التأخير في سداد استحقاقات إعادة الإدماج، وفي احتفالات التسريح، وفي توزيع مجموعات المعدات. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المحاربين السابقين الذين يحتلون بشكل غير مشروع مزرعة المطاط في غوثري وشركة بوتوا أويل بام لم يقيّدوا أسماءهم في برامج إعادة الإدماج بسبب العائد المجزي لأنشطتهم غير القانونية. وسيتم تشجيع هؤلاء المحاربين السابقين على الاستفادة من اتفاق الإدارة المبرم مؤخرا بين الحكومة الانتقالية ومؤسسة الموارد الزراعية، والذي يهدف إلى توفير العمالة لقراية ٣٠٠٠ شخص من سكان غوثري المتضررين من الحرب.

التحضيرات لتوفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون

٢٥ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٢٦ (٢٠٠٥)، تولت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المسؤولية عن توفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وبموجب ذلك القرار، أذن مجلس الأمن بزيادة مؤقتة في قوام قوات البعثة ليلبلغ مجموعه ١٥ ٢٥٠ فردا حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بغية كفالة عدم الانتقاص من قدرات البعثة خلال الفترة الحساسة سياسيا التي تعقب الانتخابات في ليبيريا. وفي الوقت الراهن تتولى تأمين المحكمة الخاصة وحدة بحجم سرية من العسكريين النيجيريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والبالغ عددهم ٢٥٠ فردا. وستواصل هذه السرية توفير الأمن في المحكمة تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، حيث ستحل محلها قوات من بلد آخر مساهم بالقوات. كذلك أجرت أفرقة عسكرية وطنية من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعثات تقييم لسيراليون بغية وضع ترتيبات لتوفير الدعم لقوة الحرس العسكري المنتشرة في المحكمة الخاصة، تحسبا لأي حالة أمنية خطيرة تهدد عمل المحكمة.

خامسا - الجوانب الإقليمية

٢٦ - وتظل عملية السلام الهشة في كوت ديفوار تلقي بظلالها على جهود البعثة لتحقيق الاستقرار في ليبيريا. وتأهبا لاحتمال تدفق اللاجئين إلى البلد من كوت ديفوار، وضعت البعثة ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية خطة طوارئ مشتركة بين

الوكالات، تحت قيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لرعاية نحو ١٠٠.٠٠٠ من اللاجئين الإيفواريين، والليبريين العائدين، ومواطني البلدان الأخرى. وتركز الخطة على مسؤوليات الوكالات، ومواقع التوطين الممكنة، والتوزيع المسبق لمواد الإغاثة على مواقعها، والترتيبات الأمنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت بعض التقارير عن قيام بعض الإيفواريين والليبريين، ممن يوجد بعض أفراد أسرهم على جانبي الحدود، برحلات متفرقة بين البلدين.

٢٧ - ووردت أنباء مستمرة بشأن تجنيد المحاربين الأطفال السابقين من ليبريا للالتحاق بالجماعات المسلحة في كوت ديفوار. وكما ذكر في تقرير السابقي، أنشأت البعثة والحكومة الانتقالية فرقة عمل مشتركة للتحقيق في أي محاولات لتجنيد الليبريين للمشاركة في الصراعات في كوت ديفوار أو على نطاق أوسع في المنطقة دون الإقليمية، وردع تلك المحاولات. ولتلك الغاية، زادت قوات البعثة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من دورياتها الجوية والبرية في المناطق الحدودية. وقامت القوات أيضا بعمليات تفتيش شاملة للمركبات في نقاط التفتيش على أساس ما ورد من معلومات. وواصلت البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تبادل المعلومات وتنظيم الدوريات الحدودية المنسقة. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، قامت قوات البعثة في القطاع ٤ باحتجاز شخص مشتبه في قيامه بدور في تجنيد المحاربين الليبريين السابقين. وقد سُلم المتهم إلى السلطات الوطنية وقضيته الآن أمام المحاكم الليبرية.

٢٨ - سيستمر التنسيق عبر الحدود بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى حين قيام الأخيرة بتسليم مسؤولياتها إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وتراقب البعثة أيضا الحالة في منطقة غينيا الغاية في غينيا، حيث يتركز اللاجئون من البلدان المجاورة وترد أنباء عن حالات تسلل لعناصر مسلحة.

٢٩ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، استضافت البعثة اجتماعا لرؤساء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية في غرب أفريقيا، حيث رأس الاجتماع أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص لغرب أفريقيا. ورحب الاجتماع بالانتخابات الناجحة في ليبريا وشدد على الحاجة إلى أن يظل المسؤولون المنتخبون خاضعين لمساءلة الشعب الليبري فيما يتعلق بالاستخدام السليم للموارد الطبيعية والمالية للبلد. وحث الاجتماع أيضا الأطراف الإيفوارية على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وذلك بهدف تهيئة الظروف التي تمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في السنة المقبلة، وأشاد بما تم من تحضيرات للإلغاء التدريجي للسلس لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

سادسا - دعم إصلاح قطاع الأمن

ألف - الشرطة الوطنية الليبرية

٣٠ - أحرز مزيد من التقدم في تدريب الشرطة الوطنية الليبرية وإعادة تنظيمها. وبحلول انتخابات تشرين الأول/أكتوبر تحقق الهدف المعلن سابقا المتمثل في تدريب ٨٠٠ ١ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية. إضافة إلى ذلك، فإن الأفراد الـ ٣٠٠ الذين أكملوا مؤخرًا برنامجا تدريبيا متخصصا في نيجيريا، سيشكلون وحدة الدعم بالشرطة التي ستتولى مكافحة الشغب والجرائم العنيفة. وتعهدت نيجيريا بتوفير المعدات، بما يشمل ٥٠ مسدسا، لدعم هذه الوحدة. وتخرج من البرنامج التدريبي الذي تنظمه الأمم المتحدة ٣٠٠ فرد من أفراد دائرة الأمن الخاص و١٥٢ فردا من شرطة الموانئ الليبرية، في حين أكمل ٢٠ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية و١٠ من ضباط دائرة الأمن الخاص دورة تدريبية لتأهيل كبار القادة.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق تشارلس غيودي برايان، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، على هيكل جديد لدائرة الأمن الخاص. وبموجب هذا الهيكل، سيتم تخفيض القوام الكامل المأذون به لدائرة الأمن الخاص من ٢٨٧ ١ إلى ٣٩٥ فردا، بما يشمل ٣٥ موظفا مدنيا. ويظل تسريح أفراد دائرة الأمن الخاص المستغنى عنهم معلقا، حيث أن الحكومة الانتقالية الوطنية غير قادرة على توفير المبلغ اللازم لتمويل هذا الإجراء والذي يصل إلى ٩٠٠ ٠٠٠ دولار. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة عاجلة أيضا لمبلغ ٣,٩ مليون دولار لتسريح أفراد الشرطة غير المؤهلين للانضمام إلى الشرطة الوطنية الليبرية التي جرى إصلاحها.

٣٢ - والمنحة التي قدمتها مؤخرا الولايات المتحدة والتي يبلغ مقدارها ١,٦ مليون دولار لنفقات التشغيل والتجديدات في أكاديمية الشرطة حرية أن تمكن برنامج تدريب الشرطة من أن يستمر لمدة سنة أخرى. ومع ذلك، هناك حاجة ماسة لمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل لنفقات التشغيل بغية رفع عدد أفراد الشرطة الليبرية المدربين إلى القوام الكامل المؤقت البالغ ٣٥٠٠ فرد. وثمة حاجة أيضا إلى مبلغ إضافي قدره ٤ ملايين دولار لإصلاح الهياكل الأساسية للشرطة ولإجراء تحسينات رأسمالية في أكاديمية الشرطة.

٣٣ - ويعمل أفراد الشرطة التابعون للبعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن كثب مع الشرطة الوطنية الليبرية لتعزيز قدرتها على التعامل مع الحالات المتعلقة بحماية النساء والأطفال. وحتى الآن جرى نشر ما جملته ٢٥ فردا من أفراد الشرطة المدربين على حماية النساء والأطفال في مقاطعة مونتسيرادو. وسيوسع نطاق البرنامج التدريبي ليعم جميع أرجاء ليبريا خلال الثلاث سنوات المقبلة.

باء - القوات المسلحة الليبرية

٣٤ - أحرز برنامج إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبرية، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، مزيداً من التقدم خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر اكتملت بنجاح المرحلة الأولى من برنامج التسريح لـ ٩ ٤٠٠ من الأفراد غير النظاميين الذين جُندوا في القوات المسلحة عقب اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٨٩، حيث حصل كل مجند على ٥٤٠ دولاراً مدفوعات إنهاء خدمة. وبدأت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر المرحلة الثانية من هذا البرنامج، التي سيحال فيها إلى التقاعد ٤ ٢٧٣ فرداً نظامياً جندوا قبل الصراع. بيد أن المرحلة الأخيرة، التي كان من المقرر مبدئياً إكمالها بحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر، تأخرت نتيجة لعدم وجود التمويل الكافي. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر، لم يحل إلى التقاعد سوى ٢ ٢٢٧ فرداً من أفراد القوات المسلحة النظامية. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت الحكومة الانتقالية على سداد مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار خلال أسبوعين لأفراد القوات المسلحة المسرحين. ورغم المساهمتين السخيتين من جنوب أفريقيا بمبلغ ٤ ملايين دولار ومن الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ مليوني دولار لهذا البرنامج الحيوي الأهمية، لا يزال هناك عجز يقارب ٣ ملايين دولار في التمويل لهذه المرحلة.

٣٥ - ولن يتسنى البدء في تعيين وتدريب أفراد القوات المسلحة الليبرية الجديدة قبل اكتمال تسريح أفراد القوات المسلحة القديمة وإحالتهم إلى التقاعد. وفي غضون ذلك، بالنظر إلى العجز الحاد في الميزانية، انخفض القوام العام المتوقع للقوات المسلحة الليبرية الجديدة من ٤ ٠٠٠ فرد إلى ٢ ٠٠٠ فرد. ومن المأمول ألا يعتمد القوام النهائي للقوات المسلحة التي أعيد تنظيمها على توافر الموارد وحسب، وإنما أن يظل قيد الاستعراض مراعاة المتطلبات الوطنية على المدى الطويل والأخطار الخارجية المحتملة في منطقة دون إقليمية يتوقع أن تظل الحالة الأمنية فيها غير موثوق بها وغير مستقرة في المستقبل القريب.

٣٦ - وفي تقريره الأخير، أشرت إلى أن الحكومة الانتقالية والولايات المتحدة الأمريكية طلبتا إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) منح استثناء من حظر الأسلحة للسماح باستيراد الأسلحة الخفيفة والعتاد لاستخدام ذلك في تدريب مجندي الجيش الجدد تحت إشراف الولايات المتحدة. كذلك طلبت الحكومة الانتقالية عدداً محدوداً من المسدسات ليستخدمها أفراد الشرطة الوطنية الذين تلقوا التدريب حديثاً، والذين سيخضعون لرعاية وإشراف لصيقيين من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وآمل أن تنظر اللجنة في هذه الطلبات بصورة عاجلة، لأن هذه التدابير ستسهم بقدر كبير في الجهود الرامية إلى بناء قدرات وكالات الأمن الوطنية في ليبيريا من أجل الحفاظ على الأمن في البلد.

جيم - إعادة تشكيل الوكالات الأمنية الأخرى

٣٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عملها عن كثب مع الحكومة الانتقالية بشأن إعادة تشكيل وكالات إنفاذ القانون الأخرى في البلاد. وتم حتى الوقت الحاضر تحديد ١٢ وكالة إنفاذ قانون نظامية أخرى، علاوة على الشرطة الوطنية الليبرية، وشرطة الموانئ البحرية، وجهاز الأمن الخاص. وقد أنهت البعثة تسجيل الموظفين التابعين لإحدى عشرة وكالة من هذه الوكالات. وتمت أيضا عملية فحص موظفي إنفاذ القانون التابعين لمكتب الهجرة، ووزارة الأمن الوطني، ومطار روبرتس الدولي. ويبلغ مجموع عدد موظفي إنفاذ القانون المسجلين حاليا ٣٣٥ ١٠ موظفا، منهم ٣٧٤٢ موظفا يتبعون الشرطة الوطنية الليبرية. ونسبت البعثة أيضا مستشارين فنيين لمكتب الهجرة، وجهاز الأمن الخاص، ومطار روبرتس الدولي، للمساعدة على بناء قدرات هذه الأجهزة.

سابعاً - نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج

٣٨ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، منذ الإنهاء الرسمي لبرنامج نزع السلاح والتسريح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عملية جمع الأسلحة والذخائر المسلمة طوعاً، أو التي تُكتشف أثناء عمليات البحث. وتم حتى الآن جمع حوالي ٤٠٠ قطعة سلاح، و ٤٩ ٠٦٢ من طلقات الذخيرة، و ٣٨٩ من الذخائر غير المنفجرة. وفي أيلول/سبتمبر، بدأ العمل في مقاطعات غراند غيديه، ولوفا، ونمبا، في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التجريبي لجمع الأسلحة والتنمية القائم على جهود المجتمعات المحلية. بيد أنه لا تزال هناك حاجة لمبلغ ٧,٥ مليون دولار لتنفيذ هذا البرنامج الحيوي في كامل أنحاء البلاد.

٣٩ - وما زال ما يربو على ٢٦ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين في انتظار تنسيبهم إلى مشاريع إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وتقوم اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتشغيل ستة مكاتب لتقديم المشورة وخدمات الإحالة للمقاتلين السابقين المسرّحين، في بوكنان، وغارنغا، وهاربر، ومنروفيا، وفوينجاما، وزويدرو، وتقدم هذه المكاتب المعلومات بشأن توفر الفرص التعليمية وغيرها من فرص إعادة الإدماج. بيد أن هذه المكاتب لا تزال تواجه طائفة من التحديات، بما في ذلك عدم كفاية الدعم الإداري واللوجستي. وتواصل اليونيسيف القيام بمتابعة رصد المقاتلين الأطفال السابقين الذين جُمع شملهم بأسرهم، وقد أنشأت برامج للتدريب على اكتساب المهارات في مناطق العبور الحدودية في مقاطعتي غراند غيديه ونمبا.

٤٠ - وكما سبق لتقارير السابقة أن أبرزت، هناك ٦١٢ مقاتلا سابقا، أعلنوا عن هوياتهم باعتبارهم مواطنين أجانب أثناء عملية نزع السلاح والتسريح، لا تزال تتم عملية إعادتهم إلى أوطانهم. وتوجد لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي تواصل تقديم الدعم لعملية الإعادة إلى الوطن، مجموعة من الأطفال يبلغ عددها ١٧ طفلا، لم يتخذ إجراء بشأنهم، كانوا مرتبطين بالقوات المقاتلة السابقة، ولا يزالون بانتظار العثور على ذويهم في مواطنهم الأصلية.

ثامنا - تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والعدالة

ألف - حقوق الإنسان

٤١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أنشطتها في مجال رصد وحماية حقوق الإنسان، في كامل أنحاء البلاد، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت البعثة تقريرها العام الأول الذي يصدر كل شهرين عن حالة حقوق الإنسان في ليبيريا. وأبرز التقرير ما شهدته شهرا آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من تحديات رئيسية في مجال حقوق الإنسان، كما تضمنت توصيات للتحسين. ومن بين مسائل حقوق الإنسان التي حُددت، باعتبارها تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية، ضعف القاعدة المؤسسية لسيادة القانون، وسوء ظروف الاحتجاز، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وإنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٢ - وخلال الفترة بين ٩ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، دعمت منظمة الصحة العالمية جهود الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا الرامية إلى القيام بدراسات استقصائية للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، في أربع مقاطعات. ويُنْتِج النتائج الأولية أن ٩١,٧ في المائة من أصل ١ ٢١٦ امرأة وفتاة، من اللاتي أجريت معهن مقابلات، قد تعرضن لأعمال عنف متعددة أثناء الصراع في ليبيريا.

٤٣ - وأحرز تقدم في تفعيل أنشطة لجنة الحقيقة والمصالحة. وقام فريق الاختيار التابع للجنة بفحص ١٥٠ مرشحا، اختارهم الجمهور الليبيري، وقُدمت قائمة محدودة بالأسماء المنتقاة إلى الرئيس براينت في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس براين قائمة المفوضين التسعة الذين تمت الموافقة عليهم. وقدمت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أيضا اسم واحد من المستشارين الفنيين الدوليين الثلاثة الذين سيدعمون عمليات اللجنة. وستقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتعيين المستشارين الاثنين الآخرين. ودعما لعمل اللجنة، أنهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان

برنامجاً لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان الرئيسية التي وقعت أثناء الصراع في ليبيريا. وشملت العملية إجراء مقابلات مع ١٣ ٠٠٠ شخص، وستساعد هذه العملية المفوضية في وضع قاعدة بيانات شاملة لانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيريا.

٤٤ - وزارت الخبرة المستقلة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ليبيريا، الدكتورة شارلوت أباكا، ليبيريا للمرة الثانية في عام ٢٠٠٥، خلال الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأعربت الدكتورة أباكا في نهاية زيارتها عن انشغالها بوجه خاص إزاء ضعف حالة سيادة القانون، ورحبت بشروع لجنة الحقيقة والمصالحة في عملها.

باء - دعم النظام القضائي

٤٥ - تواصل إحراز تقدم مطرد في إنجاز برنامج إصلاح النظام القضائي الليبيري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعيين ٢٠ قاضياً دورياً وجزئياً جديداً نُسبوا للعمل في ١٤٥ محكمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نظمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حلقة عمل لمدة أربعة أيام لمقدمي المساعدة القانونية للمساعدة في بناء قدرات محامي الدفاع الخاصين. وكان الهدف من هذه الحلقة الحد من عمليات الاحتجاز السابقة للمحاكمة وانتهاكات حقوق المتهمين. وفضلاً عن ذلك، بدأ العمل في ١٣ مشروعاً لتجديد المحاكم، في إطار برنامج المشاريع السريعة الأثر لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٤٦ - وكجزء من أولويات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للمرحلة التالية للانتخابات، ستعمل البعثة مع الحكومة الجديدة وشركاء آخرين على وضع استراتيجية إصلاح قضائية وطنية، وتمويل استراتيجية لمجالات الإصلاح البالغة الأهمية. ويعوق جهود الإصلاح في الوقت الحالي النقص الحاد في المرافق والموارد المادية والتمويل والمدعين العامين المؤهلين ومحامي الدفاع. ولذا فإن أحدث الحكومة الجديدة والمجتمع الدولي على زيادة جهودهما لضمان توفير الموارد الضرورية لاستتباب سيادة القانون في كامل ليبيريا.

جيم - المرافق التوعوية

٤٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مساعدة مكتب مرافق التوعيم التابع لوزارة العدل في تحسين الظروف في الإصلاحات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تشييد مرفق صرف صحي وساحة لمزاولة الأنشطة الرياضية في سجن غبرنغا، في إطار برنامج المشاريع السريعة الأثر التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويجري العمل في مشروع المياه والمرافق الصحية في سجن مونروفيا المركزي. ولا يزال السجناء يتلقون الأغذية وغيرها من الإمدادات من برنامج الأغذية العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وشركاء آخرين.

٤٨ - وتبرعت الولايات المتحدة بمبلغ قدره ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم ترميم الإصلاحات، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي والمعدات الأمنية الأساسية. ووعدت النرويج أيضا بالتبرع بمبلغ قدره ٤٦٠ ٠٠٠ دولار، ستستخدم لدعم الأنشطة التدريبية وترميم سجن مونروفيا المركزي. بيد أن هناك حاجة لتمويلات إضافية لإصلاح الهياكل المادية وشراء المعدات الأمنية وتدريب مسؤولي التقويم.

تاسعا - إعادة بسط سلطة الدولة وتوطيدها

٤٩ - أحرز مزيد من التقدم في مجال إعادة بسط سلطة الدولة وتوطيدها في المقاطعات، لا سيما فيما يخص إصلاح الهياكل الأساسية الحكومية. وبدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، تم الفراغ من الأعمال المتعلقة بخمسة مبان من أصل المباني الإدارية العشرة التي تم تحديدها للإصلاح والتجهيز، وذلك في مقاطعات بونغ وجراند كابي ماونت وغباربولو ومارغبي ونيمبا. وفضلا عن ذلك، تم الفراغ من تشييد فرع تومبانورغ من المصرف المركزي لليبريا، والشروع في تشييد فرعي زويدرو وفوينجاما. وسيمكّن فتح هذين الفرعين الحكومة من دفع رواتب الموظفين المدنيين في المقاطعات. وثمة حاجة إلى قيام الحكومة باستثمارات رئيسية في المجال اللوجستي، وفي مجالي الهياكل الأساسية وتدريب الموظفين، إذا ما أُريد للهياكل المركزية وهياكل الحكم المحلي أن تؤدي وظائفها بشكل فعال.

٥٠ - وأجرت لجنة إصلاح الإدارة تعدادا وطنيا للموظفين المدنيين، بالتعاون مع المعهد الليبري للإحصاءات والدراسات الاستقصائية للمعلومات الجغرافية. وساعد هذا التعداد الحكومة الانتقالية على استبعاد العاملين الوهميين من جدول رواتب الحكومة. وأعدت لجنة إصلاح الإدارة أيضا مشروع مدونة قواعد سلوك الموظفين المدنيين والمسؤولين العامين.

٥١ - تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بتيسير تنفيذ الجهود الرامية إلى حل الخلافات المتعلقة بالأراضي والممتلكات وتشجيع المصالحة فيما بين الجماعات الإثنية. ونظمت البعثة، في عدة بلدان، حلقات عمل ولقاءات مفتوحة لاستكشاف سبل حل هذه الخلافات.

عاشرا - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد

٥٢ - لقد طلب مني مجلس الأمن، في قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥)، أن أدرج في تقاريري العادية عن البعثة معلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج مساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. ويتضمن برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، الذي وقعته في ٩ أيلول/سبتمبر الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، أحكاما ترمي إلى كفالة الإدارة السليمة والمساءلة في مجال تدفقات العائدات العامة لليبريا؛

والشفافية في مجال عمليات المشتريات ومنح الامتيازات وزيادة قدرة الحكومة على التصدي للفساد.

٥٣ - وما فتئ الفريق الفني المعني ببرنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد الذي يتكون من ممثلين عن فريق الاتصال الدولي المعني بليبيا، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ٣ مؤسسات مالية دولية، يجتمع بصفة منتظمة لإعداد التفاصيل المتعلقة بالآليات الرئيسية للدعم الدولي لتنفيذ البرنامج. وقد ركز الفريق الفني، الذي يعمل مع فريق وطني نظير، على صقل الخرائط التنظيمية وتحديد مجالات المسؤولية للشركاء الدوليين وإطار الرصد المتعلق بتنفيذ البرنامج. وقد أعد أيضا صلاحيات المراقبين الماليين الدوليين الذين سيكلفون بالعمل في المؤسسات الرئيسية التي تملكها الدولة وأجرى مشاورات مع المجتمع المدني فيما يتعلق بمشاركته في اللجنة التوجيهية لإدارة الاقتصاد.

٥٤ - وقد عقدت اللجنة التوجيهية لإدارة الاقتصاد، وهي أعلى هيئة مكلفة بالإشراف على تنفيذ برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، أول اجتماع لها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وهي تجتمع كل أسبوعين منذ ذلك الحين. ويرأس اللجنة رئيس دولة ليبيا ونائب للرئيس يعينه الشركاء الدوليون. ولقد استعرضت اللجنة التوجيهية لإدارة الاقتصاد سير أعمال لجنة إدارة النقدية التابعة للحكومة الانتقالية، والمنشأة لمراقبة الاتفاق الحكومي المفرط، وصلاحيات المراقبين الماليين المعيّنين دوليا لهيئة التنمية الحرجية وهيئة الموائى الوطنية، فضلا عن المؤسسات الأخرى التي تملكها الدولة.

٥٥ - وشاركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة نشطة في تنفيذ برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصفوفة لسياسات برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد وإطار للرصد، وهو يقوم بدعم دراسة استقصائية لمكافحة الفساد، فضلا عن مجموعة متنوعة من تدابير إصلاح القطاع العام، وذلك بالمشاركة مع لجنة إصلاح الحكم والشركاء الدوليين. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك ببذل جهود لإقامة روابط بين برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد وغيره من الأطر البرنامجية، مثل الإطار الانتقالي الليبري الذي يركز على النتائج، بغية ضمان التنسيق الفعال في الميدان. وتشارك البعثة مشاركة نشطة في اللجنة التوجيهية لإدارة الاقتصاد وستقوم شعبة دعم النظام القانوني والقضائي بها بأداء دور داعم كبير فيما يتعلق بجهود برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

٥٦ - وفي أيلول/سبتمبر، وقع رئيس اللجنة السيد بريانت قانون إنشاء لجنة الامتيازات والمشتريات العامة، والذي يتضمن أحكاماً ترمي إلى تحسين إجراءات المشتريات الحكومية. وكجزء من عملية تسليم مقاليد الأمور إلى الحكومة الجديدة، أعطى الرئيس تعليمات إلى المؤسسات الحكومية لإعداد جرد لأصول الحكومة. على أن وكالة الخدمة العامة، التي بدأت في تسجيل الأصول التابعة للحكومة، صادفت مقاومة من جانب بعض المسؤولين الحكوميين. وعلاوة على ذلك، ففي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية قراراً، أوقفه الرئيس بريانت، يميز لأعضاء الجمعية الاحتفاظ بالمركبات الرسمية بعد انقضاء خدمتهم في المنصب. ولا تزال أعمال فرقة العمل التنفيذية المعنية بمكافحة الفساد تتعرض للعقلة من جراء عدم تعاون المسؤولين الحكوميين والافتقار إلى الموارد.

٥٧ - ويعد تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد مبادرة هامة، ستؤدي، إذا ما نفذت بأمانة، إلى تعزيز سيادة ليبيريا عن طريق توفير المزيد من الموارد للحكومة بغية تمكينها من إعادة بناء الاقتصاد وخلق العمالة وتوفير خدمات التعليم والصحة لشعب ليبيريا.

حادي عشر - إحلال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية

٥٨ - أحرزت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا بعض التقدم في السيطرة الكاملة على استغلال موارد البلد الطبيعية. وتم تحقيق بعض الإنجازات الكبيرة في الوفاء بشروط القبول وفقاً لخطة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وعينت الحكومة موظف تنفيذ رئيسي لخطة إصدار الشهادات ونشرت ١٢٠ موظفاً ومفتشاً في مجال التعدين في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك فقد أعدت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة شهادة منشأ لجميع أنواع الماس المستخرج من ليبيريا وتعزم استخدام ٥,٦ مليون دولار تقريباً تعهدت بتقديمها الولايات المتحدة من أجل دعم هذه الإجراءات.

٥٩ - ومع ذلك لا تزال الحكومة الانتقالية تكافح لإقرار الأمن في جميع مناطق استخراج الماس. ولقد أدت كميات الماسة المكتشفة مؤخراً في مديرتي غباربولو ونيمبا إلى تحرك عدد كبير من المضاربين إلى المنطقتين. وعلاوة على ذلك أفادت التقارير بأن عدداً من المسؤولين المحليين يعملون بالبيع غير القانوني لتراخيص التعدين مخالفين بذلك التوجيهات الصادرة عن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة.

٦٠ - ويُعد التقدم المحرز في مجال إصلاح قطاع الحراجة تقدماً بطيئاً. ولم تلغ الحكومة الانتقالية الامتيازات الممنوحة على أساس الغش وذلك حسبما أوصت به لجنة استعراض

الامتيازات الحرجية، مفضلة عوضاً عن ذلك إحالتها إلى وزارة العدل لاتخاذ ما تراه من إجراءات. وفي أيلول/سبتمبر، رفعت الحكومة الحظر على نشر الأخشاب بالمناشير الكبيرة الذي كانت قد فرضته هيئة التنمية الحرجية في عام ٢٠٠٤ بغية تخفيض مستوى إزالة الأحراج. ويرجع رفع الحظر إلى ارتفاع الطلب على الأخشاب من أجل أنشطة الإنعاش والإعمار. ولقد طلبت هيئة التنمية الحرجية من البعثة المساعدة في تنفيذ نظام لإدارة ورصد نشر الأخشاب بالمناشير الكبيرة.

٦١ - وفي أعقاب إجلاء ما يزيد عن ١٠٠٠ شخص كانوا يقيمون ويصطادون وينقبون عن المعادن بصورة غير قانونية في منتزه سابو الأهلي، قدم البنك الدولي مليون دولار، عن طريق مرفق البيئة العالمية، من أجل مشروع يُراد به دعم أنشطة هيئة التنمية الحرجية في حماية المنتزه. ويجري تنفيذ المشروع بواسطة المؤسسة الدولية لحفظ الحيوان والنبات، وهي منظمة غير حكومية. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع مبادرة الحراثة الليبيرية لوضع خطة عمل لمساعدة الحكومة الجديدة على إدارة مواردها الطبيعية.

ثاني عشر - الإنعاش والتعمير والتنمية على الصعيد الوطني

٦٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحراز تقدم في مساعدة السكان المتضررين من جراء الحرب، بما في ذلك المحاربين السابقين والمشردين داخليا واللاجئين على العودة إلى مجتمعاتهم المحلية. وفي هذا الصدد، فقد أنشأت وحدة الإغاثة والإنعاش والتأهيل التابعة للبعثة فرقة عمل لإعادة الإدماج في زويدرو، في مقاطعة غراند غيده، لتنسيق أنشطة إعادة الإدماج والتأهيل. وسيتم إنشاء فرق عمل مماثلة في أنحاء أخرى من البلد. ويسرّ البعثة كذلك تنفيذ مشاريع للخدمات الأساسية القائمة على المجتمعات المحلية وواصلت التعاون مع الشركاء الآخرين بشأن إصلاح الطرق المؤدية إلى القرى والأسواق.

٦٣ - وقامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، بتوزيع بذور الأرز والأدوات الزراعية. كما وفرت أيضا التدريب والدعم التقني لما تعدادده ١٣٠٠٠ مزارع في ١٤ مقاطعة وبدأت في مساندة ٧٤٨ من مربّي المواشي في مقاطعة نيمبا. واضطلعت الفاو، بالاشتراك مع وزارة الزراعة والبعثة وعددا من المنظمات غير الحكومية الدولية، بتنفيذ عملية لتقييم الأغذية ورصدها في جميع أرجاء البلد بغية تحديد أوجه النقص في إنتاج المحاصيل وآثارها على الأمن الغذائي. وستستخدم المعلومات المستقاة من هذه العملية في وضع الأساس لخطة وطنية لإنعاش وإصلاح قطاع الزراعة.

٦٤ - وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتدريب هيئات التدريس بالجامعات والكليات. ووزعت اليونسيف مواد تعليمية، بما في ذلك ٣٥٦ ٥ ملفا تعليميا على ٢ ٠٠٠ مدرسة عامة تقريبا، يستفيد منها أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ طالب و ١٢ ٠٠٠ مدرس. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في بناء قدرات المنظمات الوطنية ونظم ثلاث حلقات عمل تدريبية للمنظمات غير الحكومية الوطنية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالث عشر - الحالة الإنسانية

٦٥ - استمرت عمليات تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أرجاء ليبيريا، رغم التحديات الناجمة عن موسم الأمطار ورداءة طرق ليبيريا. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا جنبا إلى جنب، تحت قيادة لجنة إعادة اللاجئين الليبريين وتوطينهم للتسهيل بعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مجتمعاتهم الأصلية. وحتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى ٥٧٩ ٢٣٢ مشردا داخليا، يمثلون أكثر من ٤٤ ٨١٩ أسرة، منح نقل وأدوات منزلية وأغذية.

٦٦ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تيسير عودة اللاجئين الليبريين طوعا من أنحاء أخرى في المنطقة دون الإقليمية إلى ديارهم. وقدمت المساعدة إلى ٤٢ ٣٧٦ لاجئا مسجلا للعودة إلى الوطن من المخيمات في مختلف البلدان. وبالإضافة إلى ذلك فقد عاد ما يقدر بزهاء ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ من تلقاء أنفسهم من البلدان المتاخمة لليبيريا منذ انتهاء القتال في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها بالعمل للتسهيل بعملية الإعادة إلى الوطن منتهزة فرصة موسم الجفاف في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٦٧ - وأثناء الفترة قيد التقرير قدم برنامج الأغذية العالمي ١٠ ٧١٤,٥٩ طنا من الأغذية كل شهر إلى ٥٠٣ ٧٠٧ أشخاص، بما في ذلك ٣٠٣ ٠٠٠ طفل من أطفال مدارس في ١٤ مقاطعة و ٨٠٦ لاجئين إيفواريين و ٤٢٢ ١١٤ مشردا داخليا يقيم بالمخيمات. وقدم برنامج الأغذية العالمي مستلزمات توطین لمدة أربعة أشهر مجموعها ٣ ٧٤٣ طنا متريا من الأغذية لما تعدده ٦١ ٠٠٠ مشرد داخلي جرى توطينه داخليا و ٣٣ ٠٠٠ عائد. ووصلت المساعدات الغذائية إلى ٢٥ ٠٠٠ مستفيدا عن طريق برامج التغذية المختلفة بما في ذلك برامج تغذية الأمهات وصحة الأمومة والطفل والتغذية التكميلية والعلاجية وأولئك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وكذلك يوفر برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية لما تعدده ٢٦ ٠٠٠ مستفيدا في إطار برامج الزراعة والبنى الأساسية والتدريب لدعم مبادرات المجتمعات المحلية من أجل الانعاش والإعمار في ليبيريا.

٦٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، شرعت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في ثالث جولة لتحصين الأطفال ضد شلل الأطفال. ومنذ بدء البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، استهدف نحو ١,٢ مليون طفل بالتحصين. كما ساهمت اليونيسيف في إعادة فتح ٢٧ عيادة صحية في جميع أنحاء البلد.

٦٩ - ويجري تنفيذ مشاريع لإعادة الإدماج على مستوى المجتمعات المحلية في مجالات العودة لزيادة قدرة السكان المتأثرين بالحرب على استقبال العائدين ودعم الفئات السكانية الضعيفة في إعادة بناء حياتها. ويقوم مركز المعلومات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية حاليا بوضع قوائم شاملة بمرافق الخدمات الاجتماعية المتوفرة في جميع أنحاء البلد.

٧٠ - وتُعقد البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، اجتماعات شهرية لتنسيق المساعدة الإنسانية في عدة مقاطعات. وعلاوة على ذلك، عُقدت حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام للتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في منروفيا يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر. وحضر حلقة العمل ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة في الأنشطة البرنامجية بليبريا.

رابع عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧١ - تواصل البعثة تدريب أفرادها في مجال التوعية وتعميق الإحساس بأفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالبعثة. وللبعثة مركز لإسداء المشورة وإجراء الفحوص طوعا للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وهي توفر خدمات متنقلة طوعية للمشورة وإجراء الفحوص لأفرادها المتمركزين داخل البلد. وتصدر البعثة أيضا ملصقات تتضمن معلومات مفيدة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت البعثة عددا من المبادرات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استهدفت سكان ليبيريا. وشملت تلك المبادرات مساعدة الحكومة الانتقالية على تنظيم حملات للتوعية وتعميق الحس في الأوساط الدينية ووسائل الإعلام والمنظمات الأكاديمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المنقولة جنسيا ومنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل؛ وعقد مشاورات مع منظمة أطباء بلا حدود بشأن وضع برامج لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل والعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية في منروفيا؛ وتيسير جمع الأموال لمؤسسة الإيدز المعنية بالأيتام الليبريين لدفع الرسوم المدرسية للأطفال الذين تيموا بسبب الإيدز.

٧٣ - وتنسق منظمة الصحة العالمية فريقا فنيا يضم ممثلين عن وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ويركز الفريق على مشاريع ذات صلة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمalaria والتدرن الرئوي، وتحسين النظام الصحي. ويدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الجهود الرامية إلى إنشاء شبكة وطنية للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ليبيريا.

خامس عشر - الشؤون الجنسانية

٧٤ - تواصل البعثة زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها. وتتولى تنسيق حملة إعلامية عن العنف المرتكب ضد المرأة والفتاة في ليبيريا. وتسدي أيضا مشورة فنية في مجال حماية المرأة للفريق العامل لمتزده سابو الوطني المعني ببرامج إنعاش المجتمعات المحلية، وتقدم الدعم للمنظمات غير الحكومية بشأن كيفية الحصول على أموال للمشاريع المجتمعية. ودربت البعثة ٣٠ عضوا من منتدئ حماية حقوق الإنسان المعني بنوع الجنس وحقوق المرأة وساعد في بناء قدرة الرابطة الدولية للمعوقات على المشاركة في أنشطة الدعوة.

٧٥ - وفي إطار استراتيجية البعثة لما بعد الانتخابات، تعتزم البعثة مساندة التشريعات المنتخبات الثلاث عشرة (خمس عضوات في مجلس الشيوخ وثمانى نائبات) والنهوض بمشاركة المرأة في الساحة السياسية وفي صنع القرار. وفي هذا السياق، ستقوم البعثة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ومؤسسة كونراد أديناور، بتوفير التدريب في مجال بناء قدرات المشروعات.

سادس عشر - سلوك الأفراد والمسائل التأديبية

٧٦ - طلب إلى مجلس الأمن في القرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥) تقديم معلومات عن الجهود التي تبذلها البعثة لتنفيذ سياستي المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي وضمان امتثال أفرادها لمدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة أمثالا كاملا وأنشأت البعثة أيضا فريقا تدريبييا مؤلفا من ممثلين عن الخلايا التدريبية المدنية والعسكرية التابعة للشرطة، وفرقة العمل التابعة للبعثة المعنية بالاستغلال والإيذاء الجنسيين، لتوفير التدريب في هذا المجال. وفي أيلول/سبتمبر، شرعت البعثة في تنفيذ استراتيجية تدريبية متعلقة بالاستغلال والإيذاء الجنسيين. وتقدم لجميع الموظفين الوافدين إحاطات مستفيضة بهذا الشأن.

٧٧ - وواصلت البعثة رصد جميع البلاغات عن حالات الاستغلال والإيذاء الجنسيين على يد أفرادها. ويتولى إجراء التحقيقات فريق من المحققين المحترفين المنتمين إلى العناصر العسكرية والمدنية والتابعة للشرطة في البعثة. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٥٩، سيُعهد قريبا إلى محققين مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقيمين في ليبيريا بإجراء التحقيقات من الفئة الأولى، التي تشمل حالات الاستغلال والإيذاء الجنسيين.

٧٨ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت البعثة ٣٤ شكوى بشأن ما يُدعى وقوعه من استغلال وإيذاء جنسيين، منها ٢٢ شكوى ادعى ضلوع أفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة فيها، و ٥ شكوى أشير فيها إلى الشرطة؛ و ٤ أتهم فيها موظفون مدنيون دوليون؛ واثنتان متعلقتان بأحد متطوعي الأمم المتحدة وأحد المتعهدين. وادعاء يتعلق بشخص لم يتسن بشكل قاطع تحديد هويته كعضو في البعثة وقد فرغ الفريق المعني بالاستغلال والإيذاء الجنسيين من تحقيقاته في ٢١ حالة، منها ١٣ حالة تم الخلوصل إلى وجود أدلة تثبتتها و ٨ حالات لم يوجد من الأدلة ما يؤيد حدوثها. ولم يتسن متابعة هذه الحالات بسبب الافتقار إلى معلومات كافية لإجراء تحقيق مجدٍ. وفي الحالات التي تم إثباتها، اتخذت الإجراءات المناسبة لترحيل أفراد الأمم المتحدة المذنبين أو فصلهم أو تأديبهم. وما زال التحقيق جاريا بشأن الحالات العشر المتبقية. وستواصل البعثة الإنفاذ القوي لسياستي المتعلقة بعدم التسامح المطلق وكفالة التحقيق الدقيق في جميع الادعاءات بوقوع الاستغلال والإيذاء الجنسيين.

سابع عشر - الدعم المقدم من البعثة

٧٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعطت البعثة الأولوية للعملية الانتخابية، بطرق من بينها صيانة طرق الإمداد الرئيسية واستخدام أصولها الجوية لإعادة إمداد الأفراد في العمق الداخلي للبلد. وستنصب جهود البعثة اللوجستية على مدى الأشهر القادمة على توطيد قدرة القوة على الاستمرار، بما في ذلك توفير أماكن إقامة صلبة الجدران، وتركيب شبكة للموجات الدقيقة في القطاعين الثاني والثالث، وتحسين خدمات المرافق وتيسير عمليات نشر القوات الجديدة.

٨٠ - وشرعت البعثة في نقل أفرادها على مراحل إلى مقرها الجديد في المبنى الواقع في ساحة Pau-African Plaza. ومن المقرر أن ينتهي نقل الأفراد والمكاتب بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

ثامن عشر - ملاحظات

٨١ - إن نجاح الانتخابات الوطنية علامة هامة على طريق عملية السلام الليبرية. فقد شكلت الانتخابات الخطوة ما قبل الأخيرة نحو إكمال فترة السنتين الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق السلام الكامل الذي وقعته الأطراف الليبرية بأكرا في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ووفقا لذلك الاتفاق، ستنتهي العملية الانتقالية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بتنصيب الحكومة الجديدة التي أفرزتها هذه الانتخابات الديمقراطية. وإنني لأثني على الشعب الليبري لخروجه بأعداد كبيرة من أجل ممارسة حقه في التصويت. وأهنئ المرشحين على إجراء حملاتهم بطريقة سلمية. وأود أيضا الإعراب عن تهانني الحارة لإلين جونسون سيرليف على فوزها بالانتخابات الرئاسية.

٨٢ - وقد تم إرساء أسس جيدة، ينبغي للحكومة الاستفادة منها، بفضل الإنجازات المحققة خلال الفترة الانتقالية، بما فيها نزع سلاح عدد كبير من المحاربين، وتسريح الفصائل المسلحة السابقة، وهيئة بيئة أمنية مستقرة في جميع أنحاء البلد، وإعادة بسط سلطة الدولة جزئيا في المقاطعات، وإعادة توطين عدد كبير من المشردين داخليا واللاجئين العائدين، وإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، وبدء العمل ببرنامج إصلاح القطاع الأمني، والاتفاق على تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. وتتمتع الحكومة الجديدة بولاية قوية أنيطت بها من الشعب وبقدر كبير من النوايا الطيبة من جانب شركاء ليبريا الدوليين. لذلك عليها أن تكون على استعداد للتحرك دون إبطاء لتكون عند حسن ظن الشعب بها.

٨٣ - إن تحديات المستقبل حسام. والواقع أن البلد لم يتجاوز بعد المراحل الأولى للإعمار والإنعاش. فأولا، هناك مهام كبرى متبقية من المرحلة الانتقالية. بما فيها ليس فقط تضميد جراح الحرب، وتجاوز الانقسامات الناجمة عن العملية الانتخابية، وإنما أيضا إكمال إعادة إدماج الأشخاص المتضررين من الحرب والمحاربين السابقين، وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتعزيز حقوق الإنسان، وإصلاح النظام القضائي وكفالة إمكانية اللجوء إلى العدالة، والمضي في برنامج إصلاح القطاع الأمني وتنفيذ برنامج الإدارة الاقتصادية الحيوي. وهناك أيضا أولويات ملحة أخرى لم تكن جزءا من البرنامج الانتقالي ويجب إيلاؤها اهتماما خاصا، بما فيها الإصلاح الدستوري، والانتعاش الاقتصادي، والحد من الفقر وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء.

٨٤ - وقد بذل شركاء ليبريا الدوليون جهودا جديرة بالثناء في دعم تنفيذ أولويات المرحلة الانتقالية المبينة في اتفاق السلام الشامل. وأحثهم على مواصلة عملهم ومساعدة الحكومة الجديدة على إكمال برنامج عملها الذي لم ينته بعد والتصدي للتحديات الصعاب في فترة

ما بعد الانتخابات. وفي هذا الصدد، أشعر ببالغ القلق إزاء عدم إنجاز المهام المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني وإعادة إدماج العديد من المحاربين السابقين. لذلك أناشد بقوة الدول الأعضاء القدرة على تقديم مساعدة عاجلة إلى هذه البرامج الحيوية أن تقوم بذلك.

٨٥ - وفي مجال إصلاح أساليب الحكم، ستنتهي ولاية لجنة إصلاح أساليب الحكم المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير. وشركاء ليبيريا الدوليون على استعداد لمناقشة ترتيبات الخلافة مع الحكومة الجديدة للمضي قدماً في عملية إصلاح أساليب الحكم. وقد عُينت إحدى هيئات الخلف، وهي لجنة المشتريات والامتيازات العامة، للحلول محل لجنة العقود والاحتكارات ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وسيكون على الحكومة أن تكفل منذ البداية تركيزها على قضايا الإدارة الاقتصادية، لا سيما ما يتعلق منها بإدارة الأموال العامة والموارد الطبيعية.

٨٦ - وقد التزمت الرئيسة المنتخبة، إلين جونسون، بالتشجيع على المصالحة الوطنية، ومواصلة تنفيذ برنامج الإدارة الاقتصادية واعتماد سياسات وبرامج تسفر عن نتائج ملموسة لفائدة الشعب. وآمل أن تضم الحكومة الجديدة جميع الفئات قدر الإمكان، وأن تسارع إلى فتح حوار فعال ومتواصل مع شعب ليبيريا وأن تقوم، بالتعاون مع الهيئة التشريعية، بوضع أولويات واضحة للعمل والتغيير. ويجب أن ينصب هذا الحوار على تحديد البرامج التي من شأنها تحسين الظروف المعيشية للسكان في أقرب وقت وعلى الإصلاحات السياسية والمؤسسية ذات الأولوية والتي لها أهمية محورية في تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي لليبيريا. وتقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة ممثلي الخاص، بإعداد إطار لبناء السلام من أجل توجيه الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الحكومة الجديدة.

٨٧ - وكما طلب مجلس الأمن في قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥)، أعترزم أن أقدم، في تقريرتي المقدم إلى المجلس في آذار/مارس، توصيات عن التعديلات المتعلقة بنشر البعثة، بما فيها معايير مرجعية محددة. وستضع هذه المعايير في الاعتبار نتائج بعثة تقييم متعددة التخصصات، ستقوم بزيارة إلى ليبيريا في كانون الثاني/يناير، ونتائج المشاورات مع الحكومة الجديدة، وشركاء ليبيريا الدوليين وغيرهم من أصحاب المصلحة، والمسؤوليات الجديدة المسندة إلى البعثة، بما فيها حماية المحكمة الخاصة، واحتجاز الرئيس السابق تشارلز تاييلور إذا عاد إلى ليبيريا وإمكانية تقديم الدعم عبر الحدود إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٨٨ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص وجميع موظفي البعثة المدنيين والعسكريين على ما أسهموا به في عملية السلام في ظروف صعبة تكتنفها التحديات. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للبلدان التي تساهم بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، وكذلك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال الدولي المعني بليبيا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإنسانية، وللعديد من مانحي المعونة الثنائية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على جهودها الدؤوبة والمتواصلة لإحلال السلام في ليبيا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام القوة العسكرية والشرطة المدنية في
١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية المجموع
الاتحاد الروسي	٦			٦
إثيوبيا	١٤	٧	٢ ٥٣٦	٢ ٥٥٧
الأرجنتين				صفر
الأردن	٨	٧	١١٥	١٣٩
إكوادور	٤	١		٥
ألمانيا			١٨	١٨
إندونيسيا	٣			٣
أوروغواي				صفر
أوغندا				صفر
أوكرانيا	٣	١	٣٠٠	٣٠٤
أيرلندا		٦	٣٩٦	٤٠٢
باراغواي	٣	١		٤
باكستان	١٦	٩	٢ ٧٣٢	٢ ٧٥٧
البرازيل		١		١
بلغاريا	٢			٢
بنغلاديش	١٧	١٢	٣ ١٨٣	٣ ٢١٢
بنن	٤	١		٥
البوسنة والهرسك				صفر
بولندا	٢			٢
بوليفيا	١	١		٢
بيرو	٣	٣		٦
تركيا				صفر
توغو	٢	١		٣
جامايكا				صفر
الجمهورية التشيكية	٣			٣
جمهورية كوريا	١	١		٢

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية الاجموع
جمهورية مولدوفا	٣	١		٤
جنوب أفريقيا ^(١)				صفر
الدانمرك	٢			٢
رومانيا	٣			٣
زامبيا	٣			٣
زيمبابوي				صفر ٢٨
ساموا				صفر ١٧
سري لانكا				صفر ١١
السلفادور	٣			٣
السنغال	٣	٣	٦٠٠	٦٠٦
السويد	صفر	٤	٢٣١	٢٣٥
صربيا والجبل الأسود	٦			٦
الصين	٥	٨	٥٥٧	٥٧٠
غامبيا	٥			٥
غانا	١٠	٤	٨٤٧	٨٦١
فرنسا		١		١
الفلبين	٣	٥	١٦٤	١٧٢
فنلندا		٢		٢
فيجي				صفر ٢٩
قيرغيزستان	٤			٤
كرواتيا		٣		٣
كينيا	١	٣		٤
مالي	٢	١		٣
ماليزيا	١٠			١٠
مصر	٨			٨
ملاوي		٢		٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		٣		٣
ناميبيا	٣	٣	٨٥٧	٨٦٣
النرويج				صفر ٦
نيبال	٣	٢	٤٠	٤٥
				٢٥٥

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية
النيجر	١		١	٣
نيجيريا	١٩	١٤	١ ٩٤٣	١ ٩٧٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٦		٣٥
اليمن			صفر	٣
المجموع	١٩٦	١١٧	١٤ ٥١٩	١٤ ٨٣٢
				١ ٠٨٨

(أ) لم تعد جنوب أفريقيا تساهم بقوات عسكرية في البعثة.

